وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 04 November, 2024

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

«أوبك+» يؤجل زيادة إنتاج النفط المقررة في ديسمبر لمدة شهر

الرياض

نوهت أمانة منظمة أوبك بأن الدول الثماني في مجموعة أوبك+، وهي: المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، التي أعلنت سابقًا عن تعديلات تطوعية إضافية في الإنتاج في أبريل ونوفمبر 2023، قد اتفقت على تمديد التعديلات التطوعية المعلنة في نوفمبر 2023 والبالغة 2.2 مليون برميل يوميًا لمدة شهر واحد حتى نهاية ديسمبر 2024.

علاوة على ذلك، جددت الدول الثماني تأكيد التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك التعديلات التطوعية الإضافية في الإنتاج التي تم الاتفاق على مراقبة تنفيذها من قبل لجنة المراقبة الوزارية المشتركة خلال اجتماعها الثالث والخمسين المنعقد في 3 أبريل 2024، والتعويض الكامل عن الكميات الزائدة في الإنتاج منذ يناير 2024 بحلول سبتمبر 2025، وفقًا لخطط التعويض المقدمة إلى أمانة منظمة أوبك.

كما نوهت الدول بالإعلان الأخير الصادر عن العراق والبيان المشترك الصادر عن روسيا وكازاخستان، حيث أكدوا التزامهم بالاتفاق، بما في ذلك التعديلات التطوعية الإضافية في الإنتاج وجداول التعويض الخاصة بالكميات الزائدة في الإنتاج منذ يناير 2024.

المملكة تدعو "العالم" لمواجهة تحديات تدهور الأراضي في "كوب 16" الرياض

الرياض

الجبيل الصناعية- إبراهيم الغامدي

وجّهت المملكة العربية السعودية لمؤتمر الأطراف "كوب 16" القادم في الرياض، نداءً إلى المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات قوية بشأن التصدي لتهديدات الجفاف، والعمل على استصلاح الأراضي واستعادة خصوبتها.

وجاءت هذه الدعوة قبل أقل من شهر واحد على انطلاق مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" الرياض، حيث تشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة أن العالم يواجه أزمة قاسية، وتشير التوقعات إلى أن العالم سيفقد المزيد من الأراضي الصالحة بما يعادل مساحة بعض الدول.

وأكدت رئاسة مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" على أن الفعاليات التي تنظمها المملكة في المؤتمر في الثاني من شهر ديسمبر المقبل، ستمنح الفرصة للخبراء والقطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية للمشاركة في هذا المؤتمر للخروج بحلول علمية وعملية للحد من تدهور الأراضي، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تقدر بنحو ترليون دولار لاستصلاح الأراضي في العالم.

وقال وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة لشؤون البيئة ومستشار رئاسة "كوب 16" الرياض الدكتور أسامة فقيها: "يمثّل هذا المؤتمر لحظة حاسمة للمجتمع الدولي، إذ يهدف إلى معالجة تدهور الأراضي من خلال العمل بشكل جماعي من أجل تحقيق هدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمتمثل في استصلاح 1.5 مليار هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول العام 2030"

وأضاف: "بصفتنا الدولة المضيفة لهذا المؤتمر، فإننا نوجّه دعوة إلى جميع الأطراف للانضمام إلينا في الرياض، ورفع سقف طموحاتهم، من خلال دعمهم لتحقيق أهداف استصلاح الأراضي ومبادرات مقاومة الجفاف، وتعزيز حقوق ملكية الأراضي".

وتتبنى الدول الأهداف الطوعية لتحييد أثر تدهور الأراضي منذ العام 2015، ويقصد بذلك عدم إسهامها في زيادة مساحات الأراضي المتدهورة عالميًا، بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويشارك حاليًا أكثر من 130 دولة في هذا البرنامج، حيث اختارت أكثر من 100 دولة أهدافها بالفعل.

وستسعى رئاسة المملكة للنسخة السادسة عشرة القادمة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إلى زيادة عدد البلدان الموقّعة على الأهداف الطوعية لتحييد أثر تدهور الأراضي، وحثّها على تعزيز طموحاتها والسعي الحثيث لتنفيذها.

وتقدر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن 44 تريليون دولار من الناتج الاقتصادي، أي ما يزيد على نصف الناتج

المحلي الإجمالي العالمي السنوي، يعتمد بشكل معتدل أو إلى حد كبير على رأس المال الطبيعي، وكل دولار يتم استثماره في جهود استصلاح الأراضي واستعادة خصوبتها يمكن أن ينتج ما يصل إلى 30 دولارًا على شكل عائدات اقتصادية، ما يفتح الباب أمام نشوء اقتصاد قائم على أنشطة الاستصلاح.

وأشارت رئاسة المؤتمر إلى أنها وفرت كافة الإمكانات اللوجستية للمساعدة على التغلب على هذه التحديات، حيث سيكون "كوب 16" الرياض أول نسخة من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تُقيم منطقة خضراء، وسيوفر هذا المفهوم المبتكر منصة للشركات والعلماء والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والجمهور والمجتمعات المتأثرة للتعاون في إيجاد حلول دائمة، وستقام سبعة أيام من المحاور الخاصة خلال المؤتمر، للمساعدة على إثراء النقاشات ودعم المخرجات التي سيتم التوصل إليها حول مواضيع معينة، تشمل الحوكمة وأنظمة الأغذية الزراعية،وتعزيز القدرات والتمويل، ويومًا خاصًا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

التفاعل بين التوترات الاقتصادية والجيوسياسية يحدد مسار أسعار النفط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

يعتمد مسار أسعار النفط على التفاعل بين التوترات الاقتصادية والجيوسياسية، وتظل توقعات الطلب من أكبر مستورد للنفط، الصين غير مؤكدة، وأي تدهور آخر في الظروف الاقتصادية قد يؤدي إلى تفاقم انخفاض أسعار النفط. وعلى العكس من ذلك، فإن أي تصعيد في التوترات الجيوسياسية قد يؤدي إلى تفاقم ارتفاع أسعار النفط وسط مخاوف تعطل الإمدادات من أكبر منطقة منتجة للنفط.

وفي إغلاق الأسبوع الماضي، ارتفعت الأسعار على أساس يومي عند 72.90 دولارا، و68.93 دولارا للبرميل، للخامين القياسيين برنت، والأميركي.

وارتفعت أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي مدفوعة بالتفاؤل بشأن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة بعد انخفاض غير متوقع في مخزونات الخام والبنزين، في حين قدمت تقارير تفيد بأن أوبك+ قد تؤجل زيادة الإنتاج المخطط لها، الدعم للسوق. وهناك عوامل أخرى مهمة تحدد مسار أسعار النفط تكمن في زيادة أو انخفاض المخزونات والتي على إثرها تتضح ملامح زيادة أو انخفاض الإنتاج واتجاهات العرض والطلب، وقد تزيد أو تحد من مكاسب النفط.

وقالت مصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأميركي إن مخزونات النفط الخام والوقود في الولايات المتحدة هبطت الأسبوع الماضي. وقالت المصادر إن مخزونات الخام انخفضت 573 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 25 أكتوبر. وأضافت المصادر أن مخزونات البنزين خسرت 282 ألف برميل وانخفضت مخزونات المقطرات 1.46 مليون برميل. وكان المحللون توقعوا ارتفاع مخزونات الخام 2.2 مليون برميل. ومن المقرر أن تصدر بيانات حكومية أميركية رسمية في وقت لاحق يوم الأربعاء.

كما تؤثر زيادة او انخفاض الإنتاج الأميركي على أسعار النفط. وفي الأسبوع الماضي قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في تقريرها الشهري عن إنتاج النفط والغاز الطبيعي إن إنتاج النفط الأميركي ارتفع 1.5 % في أغسطس إلى أعلى مستوى شهري قياسي عند 13.4 مليون برميل يوميا. وأظهرت البيانات أن هذا تجاوز أعلى مستوى قياسي سابق بلغ 13.31 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2023.

وفي الولايات المنتجة للنفط، ارتفع الإنتاج في تكساس بنسبة 1.7 % في أغسطس إلى مستوى قياسي بلغ 5.82 مليون برميل يوميا، في حين زاد إنتاج نيو مكسيكو بنسبة 2.8 % إلى مستوى قياسي بلغ 2.09 مليون برميل يوميا. ومقارنة بمستويات قياسية سابقة بلغت 5.76 مليون برميل يوميا في يونيو في تكساس و2.04 مليون برميل يوميا في يوليو في نيو مكسيكو.

وفي الوقت نفسه، انخفض إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي

في الولايات الثماني والأربعين السفلى في الولايات المتحدة بنحو 0.6 % في أغسطس إلى 115.9 مليار قدم مكعب يوميا، وفقا لتقرير الإنتاج 914 الصادر عن الوكالة. وهذا مقارنة بأعلى مستوى شهري قياسي بلغ 118.2 مليار قدم مكعب يوميًا في ديسمبر 2023.

وفي الولايات الأعلى إنتاجًا للغاز، ارتفع الإنتاج الشهري في تكساس بنسبة 1.2 % إلى أعلى مستوى قياسي بلغ 36.1 مليار قدم مكعب يوميًا في أغسطس، لكنه انخفض بنسبة 4.4 % إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر عند 20.0 مليار قدم مكعب يوميًا في بنسلفانيا.

وهذا يقارن بأعلى مستويات شهرية قياسية سابقة بلغت 35.6 مليار قدم مكعب يوميًا في يوليو في تكساس و21.9 مليار قدم مكعب يوميًا في ديسمبر 2021 في بنسلفانيا. ووفقًا لبيانات الوكالة، ارتفع العرض أو الطلب على النفط الخام والمنتجات البترولية الأميركية في أغسطس إلى 20.7 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى قراءة منذ مايو.

وانخفض الطلب على البنزين النهائي للسيارات في أغسطس إلى 9.3 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ يونيو، بينما ارتفع الطلب على زيت الوقود المقطر في أغسطس إلى 3.9 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ فبراير.

وركزت الأسواق أيضًا على حالة عدم اليقين بشأن الطلب من الصين، في انتظار تدابير التحفيز الجديدة من الحكومة، ونتائج الانتخابات الأميركية. وقال كبير المحللين في السوق كلفن وونغ في رسالة بالبريد الإلكتروني: "من المرجح أن تتداول سوق النفط في نطاق جانبي متقلب في الوقت الحالي حيث ينتظر المشاركون في السوق إعلان اجتماع المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عن تدابير تحفيز مالي جديدة ونتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية". وأضاف أنه مع وجود بعض الرهانات على أن ترامب لديه احتمالات أعلى للفوز، فقد يحد ذلك من ارتفاع أسواق النفط لأنه يفضل زيادة إنتاج النفط من الولايات المتحدة.

وخفضت سيتي هدف سعر برنت للأشهر الثلاثة المقبلة إلى 70 دولارًا للبرميل من 74 دولارًا، مع مراعاة علاوة المخاطر المنخفضة في الأمد القريب، وفقًا لمحللين بقيادة ماكس لايتون في مذكرة. وأبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها في أوبك + سياسة إنتاج النفط دون تغيير الشهر الماضي، بما في ذلك خطة لبدء زيادة الإنتاج من ديسمبر. وستجتمع المجموعة في الأول من ديسمبر قبل اجتماع كامل لأوبك +. وقال مات بورتيلو المحلل لدى تيودور بيكرينج هولت إن خام غرب تكساس الوسيط قد يتداول عند مستويات أقل كثيرا في العام المقبل. وقال: "في غياب اشتعال في الشرق الأوسط، فإن توقعاتنا الأساسية لخام غرب تكساس الوسيط في عام 2025 تظل عند 65 دولارا للبرميل، مع ميل نحو الانخفاض إذا لم تظهر أوبك+ قيودا كبيرة على إعادة الأحجام إلى السوق".

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس شركة إن إس تريدنج، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان للأوراق المالية: "بينما تظل التوقعات بشأن الوضع في الشرق الأوسط مثيرة للقلق، فإن السوق تتوقع هدوءا مؤقتا في الضربات الانتقامية بين إسرائيل وإيران". وقال: "قدمت خطة الولايات المتحدة لإعادة تعبئة الاحتياطي الاستراتيجي بعض الدعم للسوق"، لكنه توقع اتجاها هبوطيا في المستقبل حيث لا يزال موسم ذروة الطلب على الكيروسين في الشتاء في نصف الكرة الشمالي بعيدا بعض الشيء بينما ظل الطلب في الصين بطيئا. وقالت الولايات المتحدة يوم الاثنين إنها تسعى للحصول على ما يصل إلى 3 ملايين برميل من النفط للاحتياطي الاستراتيجي للتسليم حتى مايو من

العام المقبل، وهو الشراء الذي من شأنه أن يترك للحكومة القليل من المال لشراء المزيد حتى يوافق المشرعون على المزيد من الأموال. وقال محللو أويل برايس، ظلت أسواق النفط على حافة الهاوية في نهاية أسبوع متقلب للغاية لكل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط. ودفعت التقارير الأخيرة عن رد إيراني على أحدث ضربة إسرائيلية أسعار النفط إلى الارتفاع، لكن مخاوف الطلب تحد من أي مكاسب.

وقد تؤجل أوبك+ زيادتها المخطط لها لإنتاج النفط، مما يعيد إنتاج 2.2 مليون برميل يوميًا بموجب التخفيضات الطوعية لثماني دول، مستشهدة بمخاوف بشأن ضعف الطلب على النفط، وخاصة في أعقاب تباطؤ الصين، فضلاً عن ارتفاع العرض من خارج أوبك.

وفي تطورات الأسواق، وفي بريطانيا، زادت حكومة المملكة المتحدة ضريبة الأرباح على إنتاج النفط والغاز في بحر الشمال من 35 % إلى 38 % وتمدد الضريبة لمدة عام واحد حتى مارس 2030، على الرغم من هجرة واسعة النطاق لشركات النفط الكبرى بعد أن باعت كل من إكسون موبيل وشيفرون جميع أصولهما هذا العام.

وفي الولايات المتحدة، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية عن فرض عقوبات جديدة على محطة تسييل الغاز الطبيعي اركتك2، التابعة لشركة نوفاتيك الروسية، أحدث مشروع للغاز الطبيعي المسال في روسيا في القطب الشمالي، تستهدف مزود خدمات البناء سمارت سولوشن، وأربع ناقلات غاز طبيعي مسال تديرها شركات إماراتية تم إنشاؤها حديثًا.

وفي أوروبا، وبعد مداولات طويلة، قرر الاتحاد الأوروبي إلى ما يصل إلى 45.3 %، قائلاً إن إنتاج المركبات الكهربائية في الصين يستفيد من التمويل التفضيلي ومنح الأراضي، مما يعرضه لخطر الانتقام في المستقبل من بكين. وفي فيتنام، صرحت الحكومة الفيتنامية أن شركة النفط الحكومية السعودية أرامكو تريد الاستثمار في قطاع التكرير في الدولة الآسيوية، ووقعت مذكرة تفاهم للتعاون المحتمل في التخزين والتوريد والتجارة. وعززت شركة النفط الحكومية النرويجية إكوينور محفظتها من أصول الصخر الزيتي الأميركية غير المشغلة بعد أن اشترت مصالح الغاز لشركة إي كيو تي في حوض مارسيليس الشمالي مقابل 1.25 مليار دولار، مما رفع حصتها إلى 40.7 % حيث لا تزال معظم الأصول تديرها شركة إكسباند إنرجي.

وفي العراق، وقعت شركة سينوك ، أكبر شركة صينية في مجال المنبع عقد استكشاف وإنتاج مع العراق لتطوير الكتلة البرية رقم 7، حيث تمتلك الشركة المملوكة للدولة حصة 100 % على مساحة ضخمة تغطي أكثر من 6000 كيلومتر مربع في محافظة الديوانية. وفي الارجنتين، أصبحت شركة المنبع المملوكة للقطاع الخاص" بلس بترول" تدريجيًا ثاني أكبر لاعب في البلاد، حيث وافقت الآن على شراء أصول إكسون موبيل في حقل فاكا مويرتا الصخري في البلاد مقابل 1.7 مليار دولار. وفي التوسع السعودي للتعدين في أفريقيا، ووفقًا لتقارير إعلامية، تقترب المملكة العربية السعودية من إبرام صفقة لشراء حصة في أصول النحاس والنيكل الزامبية لشركة فيرست كوانتوم مينيرالز مقابل 1.5-2.0 مليار دولار، وتتوقع شركة التعدين في البلاد معادن إبرام العقد بحلول نهاية هذا العام.

وفرة في إمدادات النفط تخفّض أسعار السلع الأولية عالمياً في 2025

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

قال البنك الدولي: إنه من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع الأولية على المستوى العالمي إلى أدنى مستوى لها في خمس سنوات في عام 2025، وسط وفرة غير مسبوقة في إمدادات النفط من المرجح أن تحد من آثار تمدد رقعة الصراع في الشرق الأوسط على الأسعار، جاء ذلك في أحدث إصدار من "نشرة آفاق السلع الأولية" التي يصدرها البنك.. ومع ذلك، سوف تظل أسعار السلع الأولية أعلى بواقع 30 % تقريباً مما كانت عليه في المتوسط خلال السنوات الخمس التي سبقت جائحة كورونا.

وفي العام المقبل، من المتوقع أن يتجاوز المعروض العالمي من النفط الطلبَ بمعدل 1.2 مليون برميل يومياً، وهي وفرة لم يتم تجاوزها سوى مرتين فقط من قبل؛ كانت إحداهما إبّان عمليات الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا عام 2020، والأخرى عندما انهارت أسعار النفط عام 1998. ومن المتوقع أن تقوم العديد من البلدان غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط أو حلفائها (أوبك+) بزيادة إنتاجها من النفط. وتمتلك (أوبك+) نفسها فائض طاقة إنتاجية يصل إلى 7 ملايين برميل يومياً، أي ما يقرب من ضعف الكمية قبيل تفشي الجائحة في عام 2019.

وحافظت أوبك+ على اتفاقها، الذي تم التوصل إليه لأول مرة في أواخر عام 2023، بشأن خفض طوعي لإمدادات النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، بالإضافة إلى 1.65 مليون برميل يوميًا من التخفيضات السابقة. وقد تم تمديد مدة التخفيضات الطوعية مرارًا وتكرارًا حيث كان الطلب على النفط أقل من توقعات أوبك+، ونظرًا لهذا الاتجاه، تفترض توقعات أسعار النفط أن الغالبية العظمى من تخفيضات إنتاج أوبك+ سيتم الاحتفاظ بها حتى نهاية عام 2025. ومع ذلك، في ضوء توسع إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في أوبك+، يمكن لأوبك+ بدلاً من ذلك اختيار إعطاء الأولوية لحصة السوق على السعر.

وفي سيناريو زيادة المعروض من النفط، إذا تم إلغاء التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا من أوبك+ خلال عام 2025 - بما يتماشى مع السياسة المعلنة ولكن على عكس الافتراضات الأساسية - فمن المتوقع أن يتجاوز إنتاج النفط العالمي الطلب بشكل ملحوظ في العام المقبل. وفي سيناريو حيث تتبع أوبك+ إلى حد كبير السياسة المعلنة الحالية ولا يخفض مصدرو النفط الآخرون الإنتاج للتعويض عن زيادة العرض المرتبطة بذلك، فإن إنتاج النفط العالمي في عام 2025 سيكون في المتوسط أعلى بنحو 1.5 مليون برميل يوميًا من خط الأساس.

ونتيجة لذلك، ستتراكم مخزونات النفط العالمية بشكل كبير، مما يضع ضغوطًا هبوطية مستدامة على الأسعار. ومن المتوقع أن ينخفض سعر خام برنت إلى 66 دولارًا للبرميل في المتوسط في عام 2025، أي أقل بنحو 10 في المائة عن توقعات خط الأساس وأقل بنحو 18 في المائة من متوسط السعر المتوقع لعام 2024.

وإذا حدثت زيادة أكبر من المتوقع في المعروض من النفط، فسوف يمثل ذلك صدمة إيجابية خاصة بالسلع الأساسية بالنسبة للاقتصاد العالمي في الأمد القريب، على الرغم من أنه قد يؤدي أيضًا إلى إبطاء التحول في مجال الطاقة من خلال تحفيز استهلاك الوقود الأحفوري.

وإذا تساوت كل العوامل الأخرى، فإن انخفاض أسعار الطاقة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستهلكين، وخفض تكاليف المدخلات الصناعية، وفوائد شروط التجارة في مستوردي النفط، مما قد يؤدي على الأرجح إلى تعزيز الطلب العالمي.

ومع ذلك، فبالنسبة لانخفاضات الأسعار المحتملة المتوقعة، فإن الفائدة الصافية للنشاط العالمي قد تكون هامشية، مع ضعف النشاط في البلدان المصدرة للنفط.

والواقع أن الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الفترة 2014-2016، مع مكون رئيسي مدفوع بالعرض، فشل في توليد دافع إيجابي ملموس للنمو العالمي. في ذلك الوقت، كانت العوامل وراء الاستجابة الخافتة للطلب العالمي، والتي من الممكن أن تتحقق جميعها مرة أخرى، تشمل تراجع الاستثمار الأميركي في الصناعات الاستخراجية، والمرور المحدود لانخفاض أسعار النفط الخام إلى المستهلكين، وتشديد السياسات المؤيدة للدورة الاقتصادية في بعض البلدان المصدرة للنفط.

وتوقع التقرير أن تشهد أسعار السلع العالمية انخفاضاً بواقع 10 % تقريباً بين عامي 2024 و2026. كما توقع انخفاض أسعار الغذاء العالمية بنسبة 9 % هذا العام و4 % إضافية في عام 2025 قبل أن تستقر. وهذا من شأنه أن يترك أسعار المواد الغذائية أعلى بنسبة 25 % تقريباً من متوسط مستوياتها من عام 2015 حتى عام 2019.

ومن المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بنسبة 6 % في عام 2025 و2 % إضافية في عام 2026. ومن شأن انخفاض أسعار الغذاء والطاقة أن يساعد البنوك المركزية على كبح جماح التضخم. غير أن تصاعد الصراعات المسلحة يمكن أن يؤدي إلى تعقيد هذه الجهود من خلال تعطيل إمدادات الطاقة ورفع أسعار الغذاء والطاقة.

وفي معرض تعليقه على التقرير، قال إندرميت غيل، رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي والنائب الأول للرئيس: "يمكن أن يخلق هبوط أسعار السلع الأولية وتحسن ظروف العرض مانعاً مهماً ضد الصدمات الجيوسياسية، ولكنها لن تكون مؤثرة في تخفيف المعاناة المترتبة على ارتفاع أسعار الغذاء في الاقتصادات النامية، حيث يبلغ معدل تضخمها في هذه البلدان ضعف معدله الطبيعي في الاقتصادات المتقدمة. وأدى ارتفاع الأسعار والصراع والظواهر الجوية الحادة وغيرها من الصدمات إلى معاناة نحو 725 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2024."

وأكد التقرير أن العام الماضي شهد تقلبات كبيرة في أسعار النفط بسبب الصراع في الشرق الأوسط، لا سيما بسبب المخاوف من احتمال تعرض البنية التحتية للنفط والغاز لكبار منتجي السلع الأولية للضرر إذا اشتدت حدة الصراع. وبافتراض عدم اشتداد الصراع، من المتوقع أن ينخفض متوسط السعر السنوي لخام برنت إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات عند 73 دولاراً في عام 2025، منخفضاً من 80 دولاراً للبرميل هذا العام.

لكن التقرير يحتوي أيضاً على تقييم لما قد يحدث إذا تصاعد الصراع، وتحديداً إذا أدى إلى خفض إمدادات النفط العالمية بنسبة 2 %، أو مليوني برميل يومياً، بحلول نهاية هذا العام - وهو حجم الاضطراب الذي حدث مع الحرب

الأهلية الليبية في عام 2011 وحرب العراق في عام 2003. وإذا حدث اضطراب مماثل، فإن أسعار خام برنت سترتفع في البداية بشكل حاد إلى ذروة تبلغ 92 دولاراً للبرميل.

ومع ذلك، يمكن لمنتجي النفط غير المتأثرين بالصراع الاستجابة بسرعة لارتفاع الأسعار من خلال زيادة الإنتاج. وعلى إثر ذلك، قد يكون ارتفاع الأسعار قصير الأجل نسبياً، حيث سيبلغ متوسط سعر النفط 84 دولاراً للبرميل في عام 2025. وسيبقى هذا السعر أعلى بنسبة 15 % من توقعات خط الأساس لعام 2025، لكنه سيكون أعلى بنسبة 5 % فقط من متوسط أسعار عام 2024.

وتعقيباً على التقرير، قال أيهان كوسي، نائب رئيس الخبراء الاقتصاديين بمجموعة البنك الدولي ومدير مجموعة آفاق التنمية: "ما يبعث على التفاؤل هو أن الاقتصاد العالمي يبدو في وضعٍ أفضل بكثير من ذي قبل لامتصاص الصدمات النفطية الكبيرة، وهذا يوفر بعض الفرص النادرة لواضعي السياسات في الاقتصادات النامية: أولاً، يمكن أن يكون تراجع أسعار السلع الأولية عاملاً مكملًا ومفيداً للسياسة النقدية لإعادة التضخم إلى المستويات المستهدفة؛ وثانياً، يمكن أن يوفر تراجعها فرصة لواضعي السياسات لتقليص الدعم المكلف للوقود الأحفوري".

ومن المتوقع أن يسجل متوسط سعر الذهب - وهو خيار شائع للمستثمرين الباحثين عن "ملاذ آمن" - مستوى قياسياً هذا العام، محققاً ارتفاعاً بواقع 21 % عن متوسطه في عام 2023، ويتمتع الذهب بوضع خاص بين الأصول، وغالباً ما يرتفع سعره خلال الفترات التي تشهد حالة من عدم اليقين في الأوضاع الجيوسياسية والسياسات العامة، ومنها الصراعات.

الشرق الأوسط

«أوبك بلس» توافق على تأجيل زيادة الإنتاج في ديسمبر شهراً

وافقت مجموعة «أوبك بلس» على تمديد تعديلات الإنتاج الطوعية لشهر نوفمبر (تشرين الثاني) 2023 والبالغة 2.2 مليون برميل يومياً لمدة شهر واحد حتى نهاية ديسمبر (كانون الأول) 2024، وفق ما أعلنت أمانة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك) في بيان.

والدول الثماني هي: السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، والتي كانت قد أعلنت سابقاً تعديلات طوعية إضافية في أبريل (نيسان) ونوفمبر 2023.

وذكرت الأمانة في بيان أن الدول الثماني «جددت أيضاً التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي جرى الاتفاق على مراقبتها من لجنة المراقبة الوزارية المشتركة خلال اجتماعها الثالث والخمسين الذي عُقد في 3 أبريل 2024، والتعويض الكامل بحلول سبتمبر (أيلول) 2025 عن كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير (كانون الثاني) 2024 وفق خطط التعويض المقدمة إلى أمانة (أوبك)».

كما أشارت الدول إلى الإعلان الأخير الذي أصدره العراق والبيان المشترك الذي أصدرته روسيا وكازاخستان، حيث أكد البيانان بقوة التزام هذه الدول بالاتفاق بما في ذلك التعديلات الطوعية الإضافية للإنتاج وجداول التعويض الخاصة بهما عن الكميات الزائدة عن الإنتاج منذ يناير 2024.

الشرق الأوسط

كازاخستان تتطلع لإنجاز «أكوا باور» مشروع محطة طاقة الرياح

فتح الرحمن يوسف

قال السفير الكازاخستاني لدى السعودية ماديار مينيلبيكوف، إن بلاده تتطلع لإنجاز أول مشروع لشركة «أكوا باور» السعودية لإنشاء محطة إنتاج طاقة الرياح في منطقة زيتيسو، بقدرة إجمالية 1 غيغاواط، وبحجم استثمار يصل إلى 1.5 مليار دولار.

وكانت «أكوا باور» أعلنت في مارس (آذار) الماضي أنها ستنفذ هذا المشروع الذي سيساعد كازاخستان على تحقيق هدف 50 في المائة لتوفير احتياجات الطاقة من موارد الطاقة النظيفة بحلول عام 2050. ومن المقرر أن يبدأ البناء في صيف 2025.

وقال مينيلبيكوف لـ«الشرق الأوسط» إن البلدين «أجريا حواراً سياسياً موثوقاً به، على مستوى عالٍ، وتعاوناً تجارياً واقتصادياً وثقافياً وبرلمانياً»، متوقعاً أن يستمر الحوار السياسي رفيع المستوى في إطار قمة «كوب 16» المقبلة في الرياض.

التعاون الاقتصادي

ولفت إلى أن التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري هو العنصر الأهم في العلاقات الثنائية، وقال: «هناك تشابه كبير بين البلدين في النظرة إلى مستقبل التنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك في برنامج كازاخستان الاستراتيجي 2050 و(رؤية المملكة 2030)».

وتطرق مينيلبيكوف إلى الموافقة التي صدرت حيال إنشاء مجلس التنسيق الكازاخي - السعودي، برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية لكازاخستان، ووزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، من الجانب السعودي.

وقال: «يأتي ذلك في وقت نحتفل فيه بذكرى مرور ثلاثين عاماً لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين كازاخستان والسعودية، وتتميز هذه العلاقات بالتعاون المتين والشراكة الشاملة».

الأمن الغذائي

ولفت السفير الكازاخستاني إلى موافقة البنك الإسلامي للتنمية خلال سبتمبر (أيلول) الماضي، على تمويل المشاريع بكازاخستان في مجال تنمية الموارد المائية وتعزيز الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي، بحجم اعتمادات يبلغ 1.153 مليار دولار. وأكمل أنه في مجال السياحة، هناك خطوات مهمة لفتح رحلات جوية مباشرة بين البلدين، وأن شركة «طيران أستانا» أطلقت رحلات بين مدينة شيمكنت وجدة خلال أكتوبر (تشرين الأول) المنصرم، وأعلنت أيضاً عن رحلتها من مدينة ألماتي إلى المدينة المنورة، ليصل الإجمالي حتى الآن إلى 6 رحلات مباشرة. وأكد أن الشركات الكازاخستانية في مجالات المقاولات والخدمات النفطية وتقنية المعلومات، تفتتح مؤخراً مكاتبها في مختلف مناطق المملكة، حيث تم افتتاح «مركز الفارابي للابتكار» بالرياض، لجذب رواد الأعمال الموهوبين والشركات الناشئة المبتكرة

من نور سلطان ودول آسيا الوسطى إلى المملكة.

الناتج المحلي الإجمالي

وأوضح السفير الكازاخستاني أنه على مدى سنوات الاستقلال، زاد الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان 17 مرة، وبلغ حجم التجارة الخارجية 139.8 مليار دولار في العام الماضي. وأضاف: «منذ عام 1993، اجتذبت كازاخستان ما مجموعه 441 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومكّن ذلك اقتصادنا من أن يظل واحداً من أكثر الاقتصادات ديناميكية في آسيا الوسطى ومنطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي». ووفق مينيلبيكوف، فإن كازاخستان، تعد أكبر منتج ومصدر لليورانيوم الطبيعي في العالم؛ إذ تمثل أكثر من 45 في المائة من الإنتاج والصادرات العالمية، مشيراً إلى أن بلاده تنتج 18 نوعاً من أصل 34 نوعاً من المواد الخام التي حددها الاتحاد الأوروبي على أنها «مواد حرجة».

ولفت مينيلبيكوف إلى أن بلاده تمتلك 200 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، في حين يتم استغلال نحو 100 مليون هكتار منها بانتظام.

الشرق الأوسط

«سوناطراك» الجزائرية تورد أولى شحنات الغاز الطبيعي إلى التشيك

قالت شركة الطاقة «سوناطراك»، المملوكة للدولة الجزائرية، إنها شرعت بتاريخ الأول من أكتوبر الماضي (تشرين الأول)، في تسليم أولى كميات الغاز الطبيعي للشركة التشيكية «شاز»، وذلك في إطار عقد لشراء وبيع الغاز الطبيعي تم توقيعه مؤخراً بين الشركتين.

وأوضحت «سوناطراك»، في بيان صحافي الأحد، أن هذا الغاز المخصص لتزويد جمهورية التشيك يتم نقله عبر خط الأنابيب الذي يربط الجزائر بإيطاليا، متوجاً بذلك مفاوضات مثمرة استمرت لمدة عامين.

كما أبرزت أن هذا العقد يشكّل حجر الأساس للتعاون مع «شاز»؛ بهدف تعزيز علاقتهما على المدى الطويل.

ونوهت الشركة الجزائرية بأن هذا العقد الأول سيسمح لها بالاستحواذ على حصة في السوق الغازية التشيكية، كما يُمكّنها أيضاً من تعزيز دورها بوصفه مورداً موثوقاً وطويل الأمد للغاز الطبيعي في السوق الأوروبية.

الشرق الأوسط

أرباح «لوبريف» السعودية تتراجع 33 % إلى 60.3 مليون دولار

تراجع صافي أرباح شركة «أرامكو لزيوت الأساس» (لوبريف) بنسبة 33 في المائة، إلى 226 مليون ريال (60 مليون دولار) خلال الربع الثالث.

وقالت الشركة في بيان للسوق المالية السعودية، الأحد، إن تراجع صافي أرباحها يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض هوامش تكسير المنتجات الثانوية، بالإضافة إلى انخفاض طفيف في هوامش تكسير زيوت الأساس، رغم زيادة أحجام مبيعات زيوت الأساس.

كما انخفضت إيرادات الشركة بنسبة 2.11 في المائة إلى 2.5 مليار ريال تقريباً في الربع الثالث من العام الحالي، مقابل 2.54 مليار ريال في الربع المماثل من العام الماضي، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الثانوية رغم ارتفاع أحجام المبيعات.

وبنهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، تراجع صافي ربح الشركة بنسبة 38.45 في المائة، إلى 763.81 مليون ريال، مقابل 1.24 مليار ريال في الفترة المناظرة من العام الماضي.

وعزت «لوبريف» التراجع خلال فترة التسعة أشهر إلى انخفاض هوامش تكسير زيوت الأساس والمنتجات الثانوية، على الرغم من ارتفاع أحجام المبيعات.

الطاقة

السعودية وروسيا تقودان تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط لنهاية ديسمبر 2024

أحمد بدر

أعلنت مجموعة الدول الـ8 في تحالف أوبك+، بقيادة السعودية وروسيا، تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط، البالغ نحو 2.2 مليون برميل يوميًا لمدة شهر واحد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، دون تغيير.

وبحسب بيان رسمي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن الدول الـ8 -وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وقازاخستان والجزائر وسلطنة عمان- قررت تمديد خفضها الطوعي للمرة الثانية، وتأجيل عودة الكميات المخفضة إلى السوق.

وقالت أمانة منظمة أوبك، إن الخفض الطوعي لإنتاج النفط، الذي أعلنته الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ بقيادة السعودية وروسيا، وبالتنسيق بينها، في أبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني 2023، مُدِّدَ مجددًا دون تعديل.

ووافقت مجموعة الدول الـ8 على تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط، البالغ 2.2 مليون برميل يوميًا، لمدة شهر واحد، وهو ما يُعدّ التمديد الثاني، بعد التمديد الأول لمدة شهرين، من سبتمبر/أيلول 2024، حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الجاري.

الخفض الطوعي لإنتاج النفط

بالإضافة إلى تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط لمدة شهر واحد، بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، جددت الدول الـ8 بقيادة السعودية وروسيا التزامها الجماعي بتحقيق التوافق الكامل مع إعلان التعاون، وفق ما جاء في بيان نشرته الأمانة العامة لمنظمة أوبك.

وتتضمن هذه الخطوة تعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية، التي اتُّفِق على مراقبتها من قبل لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، خلال اجتماعها رقم 53، الذي عُقِد في 3 أبريل/نيسان الماضي 2024.

كما اتُّفِق على التعويض الكامل بحلول سبتمبر/أيلول المقبل 2025 عن الكميات الزائدة عن الإنتاج منذ يناير/كانون الثاني 2024، وفقًا لخطط التعويض المقدّمة إلى أمانة أوبك، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

بالإضافة إلى ذلك، أشارت مجموعة الدول الـ8 إلى إعلان العراق الأخير بشأن تعويض الإنتاج، وكذلك البيان المشترك بين روسيا وقازاخستان، اللتين أكدتا التزامهما بالاتفاق، بما في ذلك تعديلات الخفض الطوعي لإنتاج النفط الإضافية، وجداول التعويض الخاصة بهما، عن كميات الزائدة عن الإنتاج منذ يناير/كانون الثاني 2024.

التمديد الثاني للخفض الطوعي

في 5 سبتمبر/أيلول الماضي، أعلنت السعودية و7 دول من تحالف أوبك+ تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط لمدّة

شـهرين إضافـيين، الأمـر الـذي أسـهم في تأجيـل التخلـص التدريجي من هـذه التخفيضات حتى بداية ديسـمبر/كانون الأول المقبـل 2024.

وكانـت الـدول الـ8 قـد أعلنـت موافقتهـا علـى تمديـد التخفيضـات الطوعيـة لإنتـاج النفـط مقـدار 2.2 مليـون برميـل يوميًـا حتى نهايـة نوفمبر/تشريـن الثاني، على أن تبدأ التخلـص التدريجـي مـن هـذه التخفيضـات علـى أسـاس شـهري مـن 1 ديسـمبر/كانون الأول، مـع تأكيـد المرونـة في إيقـاف التعـديلات، أو عكسـها، حسـب الضرورة.

ويوضـح الجـدول التـالي -الـذي أعدّتـه منصـة الطاقـة المتخصصـة- مسـتويات إنتـاج النفـط لـدول الخفـض الطوعـي في أوبـك+ حتى نهايـة 2025:

مستويات إنتاج النفط لدول الخفض الطوعي في أوبك+ حتى نهاية 2025

مليون برميل يوميًا

الدول	2024 أكتوبر - نوفمبر	2024 ديسمبر	2025 يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	مستويات الإنتاج المطلوبة حسب اتفاق أوبك+ في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة للمراقبة والتنسيق
الجزائر	0.908	0.912	0.917	0.921	0.925	0.929	0.934	0.938	0.942	0.946	0.951	0.955	0.959	0.959	1.007
العراق	4.000	4.018	4.037	4.055	4.073	4.092	4.110	4.128	4.147	4.165	4.183	4.202	4.220	4.220	4.431
الكويت	2.413	2.424	2.436	2.447	2.458	2.469	2.481	2.492	2.503	2.514	2.526	2.537	2.548	2.548	2.676
السعودية	8.978	9.061	9.145	9.228	9.311	9.395	9.478	9.561	9.645	9.728	9.811	9.895	9.978	9.978	10.478
الإمارات	2.912	2.926	2.972	3.020	3.067	3.114	3.161	3.207	3.254	3.301	3.348	3.361	3.375	3.375	3.519
قازاخستان	1.468	1.475	1.482	1.489	1.495	1.502	1.509	1.516	1.523	1.530	1.536	1.543	1.550	1.550	1.628
عمان	0.759	0.763	0.766	0.770	0.773	0.777	0.780	0.784	0.787	0.791	0.794	0.798	0.801	0.801	0.841
روسيا	8.978	9.017	9.057	9.096	9.135	9.174	9.214	9.253	9.292	9.331	9.371	9.410	9.449	9.449	9.949

الطاقة ATTAQA @Attaqa2 Attaqa SM attaqa.net OPEC, 2024 & Attaqa, 2024

وجاء هذا القرار خلال اجتماع افتراضي عقدته دول أوبك+ التي أعلنت هـذه التخفيضـات، وأكـدت خلالـه عزمهـا الجماعي علـى ضمـان الالتزام الكامـل بالتعديلات الطوعية للإنتـاج، وفـق البيـان الـذي اطّلعـت عليـه منصـة الطاقـة المتخصصـة حينهـا.

يشـار إلى أن كلًا من العراق وقازاخستان كانتا قـد أنتجتا فوق حصصهـا المقـررة منـذ يناير/كانـون الثـاني 2024، إلّا أنهـا عادتـا إلى تأكيـد التزامهـا بالاتفـاق وجـداول التعويضـات المقدّمـة إلى أمانـة أوبـك، التي اتفـق الجميـع عليهـا بموجـب اجتمـاع لجنـة المراقبـة الوزاريـة المشتركـة في 3 أبريـل/نيسـان 2024.

وكانـت دول السـعودية وروسـيا والإمـارات والكويـت والجزائر وسـلطنة عمـان قـد أجـرَت مناقشـتين وزاريـتين مـع العـراق وقازاخسـتان في أغسـطس/آب 2024، لدفعهما إلى الامتثال الكامـل والتعويـض عـن الكميـات الزائـدة عـن الإنتـاج، وهـو مـا تعهّـدَ بـه البلَـدان.

الطاقة

تطورات عاجلة بمشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري قبل 2025

دينا قدري

حظي أنبوب الغاز المغربي النيجيري بتطورات جديدة خلال اليومين الماضيين، ما يجعله مستعدًا لبداية الانطلاق، وفق تحديثات المشروع لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وأُحرز تقدُّم كبير مع استكمال المرحلة الثانية من دراسة التصميم الهندسي الأولي، ليصل بذلك إلى مرحلة الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين.

ويمثّل هذا الإنجاز خطوة حاسمة إلى الأمام بالنسبة للمشروع الذي تبلغ تكلفته 25 مليار دولار، ومن المقرر أن يصبح نقطة تحول بمشهد الطاقة في المنطقة.

وحسب معلومات منصة الطاقة المتخصصة، فإنه من المتوقع اتخاذ قرار الاستثمار النهائي بالمشروع خلال النصف الأول من العام المقبل.

إذ يمتد المشروع -الذي أصبح يُعرَف باسم أنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي (AAGP)- من نيجيريا عبر العديد من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) إلى المغرب.

وهذا المشروع من شأنه أن يفتح أسواقًا جديدة، ويحفّز النمو الاقتصادي، ويخلق فرص عمل تؤثّر إيجابًا في المجتمعات بجميع أنحاء المنطقة.

أنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي

جاء إعلان تطورات مشروع أنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي من قِبل وزير الدولة للموارد النفطية المكلّف بالغاز النيجيري، إيكبيريكبي إيكبو، الذي ترأّس اجتماع وزراء الطاقة والهيدروكربونات في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وخلال الاجتماع الذي عُقد في أبوجا يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أبلغ "إيكبو" وزراء الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك وزراء المغرب وموريتانيا، أن التعاون أمر بالغ الأهمية لنجاح أنبوب الغاز.

وقال إيكبو: "يسعدني أننا توصّلنا إلى إجماع بشأن الاتفاقية الحكومية الدولية واتفاقية الحكومة المضيفة لأنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي في نهاية الاجتماع".

وبحسب البيان الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، شدّد إيكبو على أن هذه الاتفاقيات ضرورية لشراكات قوية وعادلة، وستوجّه التعاون بين الدول المعنية.

وأوضح أن الاتفاقيات "تؤكد التزامنا بتعزيز تجارة الهيدروكربونات والطاقة داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخارجها، ما يجعل الغاز الأفريقي متاحًا في جميع أنحاء المنطقة، ويوسّع نطاق وصولنا في أسواق الغاز العالمية".

وأكد الوزير أن شركة النفط الوطنية النيجيرية (NNPCL) تتمتع بمكانة جيدة لإدارة المشروع، مستفيدةً من خبرتها الواسعة في إنتاج الغاز ومعالجته ونقله.

وقد أُحرِز تقدُّم كبير مع استكمال المرحلة الثانية من دراسة التصميم الهندسي الأولي، ما يمثّل إنجازًا حاسمًا في تطوير المشروع.

وأضاف إيكبو: "نُجري بنشاط تقييمات للتأثير الخدمي والبيئي والاجتماعي، في حين نتقدم أيضًا بإطار سياسة اكتساب الحياة وإعادة التوطين في مشروع أنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي هذا".

وتابع: "تمثّل الإنجازات في مشروع أنبوب الغاز الأطلسي الأفريقي تحركًا بارزًا في الرحلة نحو مشهد طاقة أفريقي موحّد، وتعزز التزامنا الجماعي بالأمن الإقليمي والعالمي للطاقة.. يسعدني أن أكون جزءًا من تاريخه".

أكبر مبادرة للبنية التحتية في أفريقيا

خلال الاجتماع الوزاري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) حول مشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري في أبوجا، أعلنت شركة النفط الوطنية النيجيرية (NNPCL) -أيضًا- أن المشروع قد وصل إلى مرحلة الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين.

وأشار الرئيس التنفيذي للمجموعة ميلي كياري -ممثلًا بنائب الرئيس التنفيذي لأعمال الغاز والكهرباء والطاقة الجديدة أولاليكان أوغونلي- إلى التقدم الذي أُحرِز في المشروع، خاصةً مع اكتمال المرحلة الثانية من تصميمه الهندسي الحدودي.

وأكد أوغونلي أن القرارات المتخذة خلال الاجتماع "ستشكّل مستقبل المشروع، وتضمن تأثيرًا إيجابيًا في اقتصادات الدول المشاركة وحياة مواطنيها".

وأضاف: "لقد تحقَّق تقدُّم ملحوظ مع اكتمال المرحلة الثانية من التصميم الهندسي الحدودي، والعمل جارٍ لإجراء المسوحات وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية، كما يُنفّذ إطار سياسة الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين".

ووصف المشروع، الذي يبلغ طوله 6800 كيلومتر ويمتد عبر 13 دولة، بأنه أكبر مبادرة للبنية التحتية في القارة، التي بدأتها المغرب ونيجيريا في عام 2016 لربط موارد الغاز النيجيري بأوروبا عبر المغرب، بتكلفة تُقدَّر بنحو 25 مليار دولار.

وأكد كياري أن "شركة النفط الوطنية النيجيرية في وضع جيد للمضي قدمًا في هذا المشروع، من خلال الاستفادة من خبرتها في إنتاج الغاز ومعالجته وتسويقه، فضلًا عن خبرتها في مشروعات مماثلة لأنبوب الغاز في غرب أفريقيا".

وحثّ الأطراف المعنية على العمل معًا لتحقيق رؤية مشتركة لا تركّز فقط على العرض، بل تعمل أيضًا على تعزيز مستويات المعيشة الاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، نقلًا عن منصة "هسبريس" (Hes-press).

التزام مغربي

من جانبها، أكدت وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية الدكتورة ليلى بنعلي التزام المغرب بمشروع خط أنبوب الغاز النيجيري المغربي، موضحةً أنه ليس مجرد أنبوب بسيط، بل هو مشروع سياسي بامتياز، يجسّد رؤية

العاهل المغربي الملك محمد السادس، ورؤساء نيجيريا. للازدهار.

ووفق بيان حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة، أشارت بنعلي إلى أن المشروع يستهدف تعزيز الروابط الطاقية بين دول غرب إفريقيا والرباط، وسيُسهم في تحقيق الازدهار لسكان قارة أفريقيا، من خلال الاستغلال المحلي للموارد الأفريقية، وتطوير البنى التحتية الصناعية، وخلق فرص العمل.

وأوضحت وزيرة الطاقة المغربية أن الاجتماع يُمثّل فرصة مهمة لإحراز تقدُّم ملموس على صعيد الوسائل المالية والتقنية اللازمة لجعل المشروع قابلًا للتنفيذ، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، التي تُعدّ جزءًا رئيسًا في إستراتيجية الطاقة المغربية.

وذكّرت بنعلي بأن البنى التحتية العابرة للحدود، مثل أنبوب الغاز المغربي النيجيري، تتطلب تمويلًا هيكليًا مستدامًا ومنظمًا، قائلة: "بمجرد أن يصبح الأنبوب عمليًا، يجب أن يكون قادرًا على تلبية احتياجات القارة وشركائها من إمدادات الطاقة"، بما البيان الذي أصدرته وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية.

وأضافت: "لم يتراجع الدعم لهذه الرؤية، فهي ليست مجرد بنية تحتية تمتد عبر عدّة دول أفريقية على مسافة 6 آلاف كيلومتر، بطاقة تتراوح بين 15 و30 مليار متر مكعب من الغاز، أو وسيلة لتوفير طاقة حديثة لنحو 400 مليون شخص في 13 دولة".

وقالت الوزيرة، إن مشروع أنبوب الغاز المغربي النيجيري بات يُعرف باسم "خط أنبوب الغاز الأفريقي الأطلسي"، بما يتوافق مع رؤية العاهل المغربي، التي تستهدف تأمين منفذ لدول الساحل نحو المحيط الأطلسي، وفتح آفاق جديدة

الطاقة

بناء أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج

تمثّل أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج في العالم إضافة جديدة في صناعة الشحن البحري، لتقليل معدل الانبعاثات الكربونية وإنجاح جهود الحياد الكربوني التي تتطلع البلدان لتحقيقها.

ووفقًا للتفاصيل التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، نظّمت شركة كينغداو بيهاي (Qingdao Beihai) التابعة لمؤسسة بناء السفن الصينية الحكومية مراسم قبل أيام، إيذانًا بانطلاق أعمال تشييد الناقلة.

وطلبت شركة سي إم بي.تيك (CMB.TECH) البلجيكية المالكة للناقلات تجهيزها بمحرك إكس سفن تو دي إف (X72DF) العامل بآلية وقود الأمونيا المزدوج.

وتتعاون شركتا تشينغداو بيهاي لبناء السفن، وسي إم بي.تيك، في ضوء اتفاق التعاون الإستراتيجي الذي وقّعتاه خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي، لزيادة حجم إسهاماتهما في مجال الشحن المستدام على المستوى العالمي.

تطوير المحرك

طوّرت شركة وين جي دي (WinGD) الألمانية المصنّعة للمحركات محرك أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج في العالم، حسبما أوردت منصة "أوفشور إنرجي" (Offshore Energy).

وأبرمت الشركة الألمانية تعاقدًا مع شركة كينغداو بيهاي الصينية لتجهيز محركات 10 ناقلات ذات حمولة قياسية تقارب 210 ألف طن، وفق معيار الحمولات الساكنة.

ويُستعمل معيار الحمولات الساكنة لتحديد الحمولة الإجمالية التي تستطيع ناقلات البضائع السائبة تحمّلها.

وأكدت شركة ويند جي دي أن تصميمات المحرك ستكون الأولى من نوعها من حيث كميات الوقود التي تشغّل أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج في العالم.

وفي المقابل، تعاقدت شركة ناتونغ سينوباسيفيك أوفشور أند إنجينيرينج الصينية (CIMC SOE) مع شركة كينغداو بيهاي الصينية، لتوفير خزانات الوقود لتشغيل الناقلة.

ومن المقرر أن توفر الشركة خزانات أسطوانية عالية الضغط بصورة خاصة لصالح تشغيل الناقلة الجديدة.

وأوضحت شركة ناتونغ أن السعة الإجمالية لكل خزان تقارب 3 آلاف متر مكعب، في حين يبلغ طول الخزان 31 مترًا، وقطره 12 مترًا.

الانبعاثات الكربونية

تستهدف شركة ناتونغ تركيب خزانات الوقود في أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج في العالم، لتقليل معدل الانبعاثات الكربونية.

وكانت الشركات المطورة قد وقّعت عقدًا -خلال شهر يوليو/تموز عام -2021 لبناء 28 وحدة من أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج في العالم، بقدرة استيعابية تقارب 210 ألف طن.

وأعلنت شركة "سي إم بي تك" أنه يمكن إعادة تجهيز جميع السفن لتُشغَّل بوقود الأمونيا، أو تجهيزها وقت التسليم.

وعرضت شركة تشين بيهاي الصينية خلال مراسم بدء تدشين أول ناقلة بضائع سائبة تعمل بوقود الأمونيا المزدوج في العالم، نموذجًا لإحدى الناقلات من الأسطول.

يشار إلى أن قطاع الشحن البحري يستأثر بـ80% من نقل البضائع عالميًا، ويسهم بما يقارب 4% من الانبعاثات الكربونية الضارة بالبيئة، وفقًا لمتابعات منصة الطاقة المتخصصة.

شكرًا.